

التحولات الهيكلية في الاقتصاد القطري من منظور التنوع الاقتصادي

خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٤

م.د راضي عبيد نعيمش

جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص :

يعد الاقتصاد القطري **أحد** الاقتصادات الخليجية التي تعتمد على الموارد الريعية من النفط والغاز في تكوين الناتج المحلي ، ومنذ عام ١٩٩٥ شرعت السياسات الاقتصادية في دولة قطر إلى تبني التنوع الاقتصادي كأحد الاهداف التنموية إضافة إلى تحقيق مستويات متقدمة من التنمية البشرية ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد القطري. ولغرض تحقيق هدف البحث من مناقشة السياسات الاقتصادية في دولة قطر وواقع التنوع الهيكلي واستشراف المستقبل ولغرض إثبات فرضية البحث القائمة على تحقيق التنوع الهيكلي خلال مدة الدراسة فقد تم تقسيم البحث إلى سبعة محاور ، وعلى مدى مدة الدراسة استطاع الاقتصاد القطري **أن** يحقق قدرا من التنوع الاقتصادي في تنوع هيكل الناتج وتنوع إيرادات الموازنة وتنوع هيكل الصادرات ، ولكن هذا التنوع لا يزال دون المستوى المطلوب ويجب العمل على تحقيق مستوى أكبر من التنوع الاقتصادي فيما تم تحقيق مستويات متقدمة من التنمية البشرية ورفع القدرة التنافسية ، وتواجه الاقتصاد القطري مجموعة من التحديات لتحقيق التنوع الاقتصادي منها ظروف عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي وانخفاض أسعار الغاز والنفط كأحد مصادر تمويل عملية التنوع وضعف القطاع الخاص وتعمل الرؤية المستقبلية في دولة قطر على تخطي تلك العقبات والعمل على التنوع بشكل **أكبر**.

Structural Transformation of the Qatari economy from Economic Diversification perspective : 1995 – 2014

Dr. Radi Obed Naghemish
Lecturer – College of Administration and Economics
University of Basrah

Abstract

The Qatari economy is one of the Gulf economies that rely on the oil and gas resources of the GDP. Since 1995, economic policies in Qatar have adopted economic diversification as one of the developmental goals, in addition to achieving advanced levels of human development and raising the competitiveness of the Qatari economy. To achieve the research objective of discussing the economic policies in the State of Qatar and the reality of structural diversification and the prospect of the future and for the purpose of proving the hypothesis of research based on achieving structural diversification during the study period, the research was divided into seven axes, The Qatari economy should achieve a degree of economic diversification in diversifying the structure of output, diversifying the budget revenues and diversifying the structure of exports. However, this diversification is still below the required level, and a greater level of economic diversification must be achieved, while advanced levels of human development and competitiveness are achieved. The Qatari economy is a group of challenges to achieve economic diversification, including the conditions of instability in the Gulf region and low prices of gas and oil as a source of funding diversification process and the weakness of the private sector. The future vision in Qatar works to overcome these obstacles and work To diversify further.

مقدمة :

يكتسب التنوع الاقتصادي أهمية كبرى في البلدان التي تعاني من تشوهات هيكلية في اقتصاداتها ، ويمكن للتنوع الاقتصادي العمل على توازن الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في تلك البلدان، ويحدث الخلل الهيكلي في الاقتصاد عندما يقوم قطاع واحد أو اثنين في المساهمة بشكل كبير في تكوين الناتج القومي في البلد، وتبقى القطاعات الاقتصادية الأخرى بمشاركة ضعيفة أو محدودة في تكوين الناتج، من هنا تحدث تشوهات في الهيكل الاقتصادي للبلد ويكون الهيكل الاقتصادي أحادي الجانب. لذلك التركيبة الاقتصادية المثلى هي التركيبة التي تشارك بها جميع القطاعات الاقتصادية وبشكل متوازن، بحيث يكون هناك تنوع في القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تكوين الناتج، ويقل بدوره الاعتماد على قطاع واحد أو اثنين مما يجعل اقتصاد البلد مرهونا بهذا القطاع وأكثر عرضة للمخاطر، كذلك التنوع لا يقتصر فقط على تنوع القطاعات المساهمة في تكوين الناتج فحسب بل يمتد لتنوع صادرات البلد وتنوع إيرادات الموازنة للبلد وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي يفترض ان تكون متوازنة في الاقتصاد. ويمكن للنمو الاقتصادي في القطاعات أن يساهم في التوازن الاقتصادي، ولكن لا يكفي ذلك لبناء اقتصاد متقدم لذلك يجب أن يرتبط التحول الهيكلي بالتنمية البشرية، فالهدف من التنمية هو الإنسان وتوسيع الخيارات أمام البشر، لذلك هناك حاجة لبناء رأس المال البشري وتطويره ورفع المهارات والقدرات لدى الأفراد من أجل رفع مساهمتهم في العملية الإنتاجية وتلبية الحاجات الأساسية للبشر من دخل وتعليم وصحة وغيرها الأمر الذي من شأنه أن يعزز تطوير الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية والأسواق والمؤسسات الحكومية والخاصة.

الاقتصاد القطري أحد الاقتصادات الخليجية التي تعاني من تشوه هيكلي حيث يمثل قطاع النفط والغاز النسبة الأكبر من تكوين الناتج القومي وضعف مساهمة القطاعات الأخرى الأمر الذي استدعى رسم سياسات تهدف للتنوع الاقتصادي وتصحيح الخلل في هيكل الاقتصاد القطري والعمل على ذلك الهدف منذ نهاية التسعينات.

أهمية الدراسة :

١- تنطلق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع فالتنوع الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويعمل على تحقيق التوازن في الاقتصاد ، إذ إن المورد النفطي هو مورد ناضب ولا يمكن الاعتماد عليه بشكل كبير لخطورة التقلبات في أسعار النفط والغاز وعدم ضمان كمية الإنتاج في ظل منطقة تعصف بها الأزمات السياسية.

٢- تظهر أهمية الدراسة من كون التنوع الاقتصادي يمكن تحقيقه من خلال الاستفادة من المورد النفطي ، فالاستثمار في إيرادات النفط والغاز يعمل على بناء القطاعات الأخرى وبالتالي يمكن تجنب الأزمات التي قد تنجم جراء الاعتماد على قطاع النفط والغاز بشكل كبير.

٣- من أجل العمل على ضمان حقوق الأجيال القادمة في الثروات النفطية وذلك من خلال تفعيل القطاعات الأخرى لتشكيل ضمانة للأجيال القادمة في حالة نضوب مورد النفط والغاز.

٤- تعمل الدراسة على البحث عن المشاكل التي تواجه عملية التنوع الاقتصادي في دولة قطر.

مشكلة الدراسة : تتعلق مشكلة الدراسة في التحديات التي تواجه التنوع الاقتصادي فالإقتصاد القطري يهيمن فيه القطاع الحكومي على الاقتصاد ويتوقع أن تتم الاستفادة من الإيرادات النفطية في وقت ارتفاع أسعار النفط والغاز العالمية، واستثمار هذه الإيرادات المتحققة في تنوع الاقتصاد ، لكن الاقتصاد القطري لم يستفد من أوقات ارتفاع أسعار النفط والغاز ولم يستثمرها بالشكل الذي يطمح إليه، وفي المقابل يواجه تحديات في أوقات الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب على النفط والغاز ما يشكل تحدياً في توفر موارد كافية لعملية التنوع الاقتصادي.

مدة الدراسة : أخذت الدراسة المدة ١٩٩٥-٢٠١٤ وكان هناك عدة أسباب وراء اختيار هذه المدة :

١- إن استغلال حقول الغاز بدأ منذ عام ١٩٩٥ وقد بدأت هذه الحقول بالإنتاج الفعلي منذ تلك المدة .

٢- أنه ومنذ عام ١٩٩٥ بدأت السياسات التنموية في قطر تتبنى أفكار التنوع الاقتصادي وكانت الرؤية القطرية تركز على هذا الاتجاه إضافة إلى بناء الإنسان في الاقتصاد القطري .

٣- تم اختيار هذه المدة للتعرف على الاتجاه العام للتنوع الاقتصادي في دولة قطر وتحليل التغيرات التي طرأت على الاقتصاد القطري .

هدف الدراسة : تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ١- تسلط الضوء على السياسات الاقتصادية في دولة قطر المتعلقة بالتنوع الاقتصادي وتقييم هذه السياسات المرتبطة بتنوع الناتج المحلي الإجمالي وتنوع هيكل الصادرات وتنوع هيكل الإيرادات العامة .
- ٢- تناقش واقع التحول الهيكلي في دولة قطر وقياس التنوع الاقتصادي من خلال الاستفادة من نموذج هيرفندال - هيرشمان .
- ٣- التعرف على أهم تحديات التنوع الهيكلي في دولة قطر وما يواجهه هذه العملية من صعوبات ومخاطر.
- ٤- تقديم توقعات مستقبلية للاقتصاد القطري وما يمكن أن تكون عليه الرؤية المستقبلية للاقتصاد القطري.

فرضية الدراسة : تفترض الدراسة بأن قطر قد حققت تنوعاً في الهيكل الاقتصادي خفضت فيه الاعتماد على قطاع النفط والغاز من أجل زيادة القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي . كذلك حققت تنوعاً في هيكل إيرادات الموازنة وتنوعاً في هيكل الصادرات إلا أن هذا التنوع لم يكن بالمستوى الذي تهدف له السياسات الاقتصادية ومن الممكن أن يتحقق تنوع أكبر إذا تم تجاوز تحديات هذا التنوع .

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة أسلوب التحليل الكمي للبيانات والمعلومات التي تخص دولة قطر والصادرة من الجهات الرسمية خلال المدة (١٩٩٥ - ٢٠١٤) كما تعتمد أدوات القياس الاقتصادي بالاعتماد على مؤشر هيرفندال - هيرشمان.

هيكل الدراسة : تتكون الدراسة من المحاور التالية :

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي

المحور الثاني : طبيعة الاقتصاد القطري

المحور الثالث : السياسات الاقتصادية في دولة قطر

المحور الرابع : واقع التحول الهيكلي في الاقتصاد القطري

المحور الخامس : قياس التنوع الاقتصادي في قطر باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان (H.H)

المحور السادس: تحديات التنوع الهيكلي في دولة قطر

المحور السابع : الرؤية المستقبلية للاقتصاد القطري

أولاً : الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي

يحظى التنوع الاقتصادي بأهمية متزايدة في الدول النفطية على وجه الخصوص، وذلك لكونها تعاني من تشوهات في بنية الاقتصاد، الذي يعتمد في تكوينه على قطاع النفط بينما تنخفض مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية، ويعرف التنوع الاقتصادي عندما يرتبط هذا المفهوم بالدول الريعية بأنه ((تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات متنوعة في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية)) (Callen, 2014: 5) ويتضح من هذا المفهوم أن التنوع يعمل على تقليل الاعتماد على المورد الوحيد في الاقتصاد والعمل على بناء القطاعات الاقتصادية الأخرى من صناعة وزراعة وخلق قاعدة إنتاجية قوية وفي الوقت نفسه يجب أن تكون عملية التنوع شاملة ولا تقتصر فقط على تنوع القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج فقط وإنما يجب أن يكون هناك تنوع في مصادر إيرادات الموازنة العامة وتنوع في الأسواق الداخلية والخارجية وتنوع في الصادرات وتنوع في الاستثمارات على مختلف القطاعات وتنوع في الأدوار بين القطاع الخاص والقطاع العام، لذلك لا يقتصر مفهوم التنوع على القطاعات الاقتصادية فحسب. وبناء عليه يمكن تعريف التنوع الاقتصادي بأنه ((عملية واسعة وشاملة ومتعددة الأبعاد تعمل على تفعيل جميع القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج والعمل على بناء قاعدة واسعة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية تسهم في بناء اقتصاد متوازن ومستقر وتعمل على عملية تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد من خلال مزيد من الترابط والتكامل بين القطاعات الاقتصادية)).

وركزت الدراسات الاقتصادية على تناول موضوع التنوع الاقتصادي انطلاقاً من أفكار بزعامة "ادم سميث" على نظرية الميزة المطلقة في التبادل الدولي لتفسر أن الميزة المطلقة تمنح الدولة فرصة للتخصص في العمل وتعزيز التبادل الدولي بناء على هذه الميزة (رزق ، ٢٠١٠: ٢٥) وتطورت هذه الدراسات من خلال نظرية الميزة النسبية التي جاء بها ريكاردو حيث كان يرى بأنه لا يوجد تخصص مطلق بل أن هناك ميزه نسبية لكل دوله تفضلها عن الدولة الأخرى ويرى "ريكاردو" أن التخصص الدولي في إنتاج السلع هي حالة لا تخدم التنوع وينخفض فيها التنوع الاقتصادي (رزق ، ٢٠١٠: ٢٦). وتوالت الدراسات الاقتصادية التي تناقش التنوع الاقتصادي وظهرت الأفكار التي تؤمن بأن التنوع الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض المخاطر في الاقتصاد الوطني وتنوع القاعدة الإنتاجية وتنوع فرص الاستثمار وتنوع الصادرات

وزيادة معدلات النمو، ومن دعاة هذا الفكر ليدرمان ، وهوسمان ، ومالوني وغيرهم (Hesse, 2008: 2).

ويمكن أن يقاس التنوع الاقتصادي في أي بلد بناءً على المؤشرات الإحصائية ، وهذه المؤشرات تقيس درجة التنوع الاقتصادي في البلد وتختلف من حيث ملائمتها وكفاءتها في القياس ، وهناك مؤشرات تقيس درجة التنوع على المستوى الكلي (على مستوى دولة واحدة وتقيس التخصص المطلق لبلد ما مثل مؤشرات (مؤشر جيني ، مؤشر هيرفندال- هيرشمان ، مؤشر القوس) وهناك مؤشرات تقيس درجة التنوع في الهيكل الاقتصادي للبلد بناءً على مجموعة من الصناعات مثل (مؤشر ثيل ، مؤشر جيني النسبي) (: United Nations , 2016).(18).

ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة التنوع الاقتصادي في الدولة هو مؤشر هيرفندال - هيرشمان ، ويتم استخدامه على نطاق واسع في الدراسات الاقتصادية ويعتبر من أكثر المقاييس توضيحاً للتنوع الاقتصادي ، ويعتمد على قياس المتغير وبنيته ومدى تنوعه ، وتراوح قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان بين الصفر والواحد الصحيح ($0 \leq H.H \leq 1$) ، فكلما كلما كانت القيمة منخفضة أو قريبة من الصفر كان الاقتصاد أكثر تنوعاً (أي أن جميع القطاعات تسهم في تكوين الناتج) ، في المقابل إذا ازدادت قيمة المعامل واتجهت نحو الواحد الصحيح فإن ذلك يعني أن الإنتاج يكون مركزاً في قطاع معين ويكون التنوع متدنياً (الخطيب ، ٢٠١٤ : ١٠). وتتمثل صيغة المؤشر بحسب الصيغة الإحصائية التالية (Lateacru, 2013: 84).

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum (x_i / x)^2} - (1/n)}{1 - \sqrt{(1/n)}}$$

حيث أن :- (x_i) ناتج القطاع (i) ، (x) : الناتج الإجمالي للاقتصاد ، (n) عدد القطاعات .
وسيتبع الاعتماد على مقياس $(H.H)$ في قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في دولة قطر خلال المدة (١٩٩٥-٢٠١٤).

ثانيا : طبيعة الاقتصاد القطري

دولة قطر إحدى الدول الخليجية حيث تشترك هذه الدول بمجموعة من الصفات الاقتصادية المشتركة ويتميز الاقتصاد الخليجي بالطبيعة الربعية وتعتمد الدول الخليجية على الموارد الطبيعية من النفط والغاز بشكل كبير في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مما يعزز من التشوه الهيكلي في الاقتصاد الخليجي . ويساهم النفط في الجانب الأكبر من الإيرادات في تمويل الموازنة العامة وتعتمد عليه الدول الخليجية بشكل أساسي في تمويل البنى التحتية ورسم السياسات الاقتصادية والعمل على تحقيق التنمية الشاملة كذلك يهيمن النفط والغاز على صادرات الدول الخليجية ومنها دولة قطر ويكاد يكون السلعة التي لها النصيب الأكبر بالتصدير.

وتتميز الدول الخليجية بانخفاض أعداد السكان ومع ظهور النفط في الأربعينات من القرن العشرين بدأت دول الخليج العربي تستقطب العمالة الوافدة سواء من الدول العربية أو الدول الآسيوية وأخذت هذه العمالة بالتزايد المستمر تبعاً لحاجة هذه الدول للتنمية والمشاريع التي شهدتها الدول الخليجية .

وقد حققت الدول الخليجية تقدماً في إرساء البنى التحتية ورفع مستوى التنمية البشرية وجذب الاستثمار كذلك عملت على هدف تنوع الاقتصاد الوطني والاعتماد بشكل أكبر على القطاعات الاقتصادية غير النفطية للحد من الاعتماد على القطاع النفطي بوصفه مورداً قابلاً للنفاد وتباينت التجارب في هذا المجال وإحدى التجارب التي جاءت في هذا الصدد تجربة دولة قطر في تنوع اقتصادها الوطني . وهناك عوامل تميز الاقتصاد القطري وتدعم نموه تتمثل في (بنك قطر الدولي ، ٢٠١٠ : ص ٢).

- ١- تعد دولة قطر المصدر الأكبر للغاز الطبيعي المسال في العالم وتقترب من المستوى البالغ ٧٧ مليون طن سنوياً أي ما يعادل ٣,٤ مليون برميل يومياً من النفط . كما تمتلك دولة قطر احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي حيث تعد الثالثة عالمياً خلف روسيا وإيران وصاحبة أكبر احتياطي من الغاز في العالم بنسبة ١٥% حيث تقدر الاحتياطات ب ٩٠٠ تريليون قدم مربع أي ما يعادل ١٦٨ مليار برميل من النفط .
- ٢- أن صادرات قطر من النفط والغاز تعزز من الفوائض المالية والتجارية الضخمة التي يمكن لها أن تدعم نمو الاقتصاد القطري كما أنها ستدعم حجم الاستثمارات في القطاعات الأخرى غير النفطية في جهود الحكومة لتنوع الاقتصاد .

٣- تميزت دولة قطر بامتلاكها إرادة سياسية طموحة ورؤية اقتصادية عميقة وقبول شعبي واسع ومؤمن بالقيادة مكن القائمين على إدارة الاقتصاد من توجيه جهودهم في هذا الصدد . ويمكن توضيح التجربة القطرية من خلال التعرف على السياسات والخطط الاقتصادية المرسومة منذ فترة التسعينات وحتى ٢٠١٤ .

ثالثا : السياسات الاقتصادية في دولة قطر

شهدت دولة قطر تحولات إستراتيجية في التسعينات من القرن العشرين شكلت نقطة تحول في دولة قطر إذ تم تجديد النخب عام ١٩٩٥ وانتهاج سياسة اقتصادية طموحة تمثلت في الاستثمار في الغاز الطبيعي المسال مما وقر على البلد وقودا للنمو الاقتصادي ولم يقتصر الاستثمار على الجانب الاقتصادي بل تجاوزه ليصل إلى الجانب الاجتماعي (لزار ، ٢٠١٣ : ص٢). ولم تكن السياسات الاقتصادية بعد عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٨ سوى مجرد خطط أنية عالجت جوانب معينة في الاقتصاد القطري وكانت تعتمد على قطاع الهيدروكربونات (النفط والغاز) بشكل كبير في إرساء البنى التحتية وتمويل الموازنة وتحقيق مستوى مقبول من التنمية البشرية وقد أسهمت هذه السياسات بشكل كبير في تأسيس الأرضية الواسعة التي انطلقت منها السياسات الاقتصادية الطموحة .

واستكملت مسيرة الخطط الطموحة في عام ٢٠٠٨ وبالتحديد في نوفمبر بتدشين رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وجاءت خطة إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١ - ٢٠١٦ لتشكل خطة عمل تحتوى على برامج ومشروعات ومبادرات للتنمية الوطنية ذات أولوية ونتائج محددة ومترابطة (الأمانة العامة للتخطيط التنموي، ٢٠١١ : ص٣).

لقد كان هاجس الإدارة القطرية بأنه عند تناقص ثروة قطر من النفط والغاز فإنه يجب إيجاد مصادر دخل بديلة ومستدامة يتم الاعتماد عليها لدعم الميزانية ودعم الاستهلاك العام والواردات ولتنوع الاقتصاد. ومع نمو القاعدة الإنتاجية لدولة قطر فإن ذلك من شأنه أن يوفر المزيد من الفرص للجميع. وكان العنصر **الأساس** الذي يعتمد عليه الاقتصاد القطري في تنوع الاقتصاد وتنفيذ الخطط هو موارد الهيدروكربونات الوفيرة من النفط والغاز في دولة قطر. وتشكل استثمارات قطر المخطط لها في البنية التحتية العمرانية والاجتماعية جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية أوسع واشمل لضمان استمرار توسيع قاعدتها الإنتاجية وجذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص لذلك فإن رؤية قطر ٢٠٣٠ تستند **إلى أربع** ركائز مترابطة وهي (الأمانة العامة للتخطيط التنموي، ٢٠٠٨ : ص٨) :

١- التنمية البشرية

٢- التنمية الاجتماعية

٣- التنمية الاقتصادية

٤- التنمية البيئية

مما يجعل هذه الرؤية عامة وشاملة وتهدف لتوسيع القدرات للأجيال القادمة وربط نمو الازدهار الوطني بواقع القيود البيئية.

وتعمل رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ على تعزيز الاقتصاد المستدام من خلال تحقيق التقدم في ثلاثة اتجاهات مساندة لبعضها البعض لتحقيق هدف ضمان الاستدامة في الاقتصاد القطري وتمثل هذه الاتجاهات في التالي (الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، ٢٠١٢ : ص ٨):

١- توسيع القاعدة الإنتاجية وهي إحدى ضرورات الاستدامة وتحقيق الازدهار والتقدم في أي اقتصاد ويعمل هذا الاتجاه إلى توفير المزيد من الفرص للجميع والاستثمار في المورد البشري وتوسيع قدرات الأجيال القادمة .

٢- تنوع الاقتصاد وهو من الأهداف التي تسعى لها دولة قطر جاهدة لتخفيف الاعتماد على ثروة قطر من النفط والغاز وإيجاد مصادر دخل مستدامة بديلة وهذا يتطلب تحقيق معدلات عالية من الادخار وتدفق مستمر وثابت من عائدات الاستثمار والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات وتفعيل دور القطاع الخاص وتنوع قاعدة الأصول وتنمية القطاعات غير النفطية

٣- تعزيز الاستقرار والكفاءة وهو أحد أهم الاتجاهات لتحقيق الاستدامة في الاقتصاد القطري من أجل توفير البيئة الملائمة التي يتحقق فيها الاستقرار الاقتصادي ويتم فيها استخدام الموارد والأصول بكفاءة .

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية تقوم دولة قطر باستغلال ما تمتلكه من المواد الخام المحلية من النفط والغاز للمساهمة في التنوع الاقتصادي في **الأمم** البعيد وتوسيع القاعدة الانتاجية وتأمين مستويات مقبولة من عوائد النفط والغاز لتوفير الاستثمارات المتعلقة بهذا الهدف . وتقوم الاستثمارات المالية كوسيلة تركز عليها سياسة التنوع الهيكلي في دولة قطر على احتياجات محددة تتضح في (الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، ٢٠١٢ : ص ٩):

- ١- احتياطي النقد الاجنبي لدعم إدارة العملة والوفاء بالتزامات السداد.
- ٢- الأصول السائلة لدعم **أهداف** تحقيق الاستقرار.
- ٣- الاستثمارات طويلة **الأمم** لتنوع مصادر الدخل وتوفير الأموال اللازمة في المستقبل.
- ٤- الاستثمارات الاستراتيجية لتسريع الحصول على التكنولوجيا واكتساب المعرفة والمهارات التي تعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية في البلاد .

وشرع المخطط القطري بتنفيذ الرؤية القطرية وكانت هناك نتائج **أولية** لهذه الرؤية يتم التعرف عليها عند تناول واقع التحولات في الاقتصاد القطري وما **أفضت إليه** هذه الجهود.

رابعا : واقع التحول الهيكلي في الاقتصاد القطري

عند تتبع حركة النمو الاقتصادي في دولة قطر نلاحظ **أن** الاقتصاد القطري حقق تزايدا كبيرا في حجم الناتج المحلي الاجمالي وتحققت معدلات نمو اقتصادي عالية خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١٤) ويوضح الجدول رقم (١) تطور حجم الناتج المحلي **الاجمالي** وتطور معدلات نمو الناتج في تلك الفترة.

حققت دولة قطر معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بعد عام ١٩٩٥ تراوحت المعدلات ما بين (٤% - ٢٨,٨%) وهي معدلات عالية جدا جاءت بسبب زيادة الإنتاج من النفط والغاز الطبيعي في الفترات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) وكذلك بفعل ارتفاع **أسعار** النفط والغاز الطبيعي بعد عام ٢٠٠٩، **أما** انخفاض معدل النمو الاقتصادي عام ٢٠٠٩ الذي بلغ -١٢,٦% فقد جاء بسبب تأثير **الأزمة** المالية العالمية وانعكاساتها السلبية على المتغيرات الاقتصادية وبضمنها أسعار النفط والغاز التي بلغت **أدنى** مستوى لها بسبب حالة الركود الاقتصادي. (بنك قطر الدولي، ٢٠١٠: ص ٣) ، ومن هنا يتضح تأثير النفط والغاز على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث لها التأثير الأكبر في معدلات النمو . وفي المجمل فأن معدلات النمو الاقتصادي كانت مرتفعه ومنذ عام ١٩٩٥ مما انعكس إيجابا على الاقتصاد القطري وممكنه من توفير الموارد اللازمة لتمويل التنمية وعملية التنوع الاقتصادي.

يوضح الجدول رقم ٢ مقدار التحول الذي حدث في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بين الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية خلال مدة الدراسة حيث انخفضت نسبة مساهمة الأنشطة النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من ٦٢% عام ١٩٩٥ الى ٥١,٠٩% عام ٢٠١٤ في المقابل نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من ٣٨% عام ١٩٩٥ إلى ٤٨,٩١% عام ٢٠١٤ وهذا يوضح مقدار التحول الهيكلي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر وجهود الدولة في عملية التنوع الاقتصادي خلال **مدة** الدراسة (وزارة التخطيط التنموي ، ٢٠١٦: ص ١٣).

جدول (١)

حجم الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر ومعدلات النمو الاقتصادي للمدة
(٢٠١٤ - ١٩٩٥) (مليون دولار)

السنوات	حجم الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو
١٩٩٥	١٠٣٧٥	-
١٩٩٦	١٠٨١٥	%٤,٠٦
١٩٩٧	١٣٩٨٦	%٢٢,٦
١٩٩٨	١٥٦٢١	%١٠,٤
١٩٩٩	١٦٣٢٣	%٤,٢
٢٠٠٠	١٧٧٦٠	%٨
٢٠٠١	١٨٥٣٨	%٤,٢
٢٠٠٢	١٩٣٦٤	%٤,٢
٢٠٠٣	٢٣٥٤٣	%١٧,٧
٢٠٠٤	٣١٧٣٤	%٢٥,٨
٢٠٠٥	٤٣٠٤٠	%٢٦,٢
٢٠٠٦	٦٠٤٩٦	%٢٨,٨
٢٠٠٧	٨٠٧٥١	%٢٥
٢٠٠٨	١١٠٧١٤	%٢٧
٢٠٠٩	٩٨٣١٣	%١٢,٦-
٢٠١٠	١٢٥١٢٢	%٢١,٤
٢٠١١	١٦٩٨٠٥	%٢٦,٣
٢٠١٢	١٩٠٢٩٠	%١٠,٧
٢٠١٣	٢٠٣٢٣٥	%١٢,٩
٢٠١٤	٢١١٨١٧	%٤

المصدر/ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١" (صندوق النقد العربي، أبوظبي، ٢٠٠٢) ص ٤٣
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢" (صندوق النقد العربي، أبوظبي، ٢٠١٣) ص ٣٢٢
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥" (صندوق النقد العربي، أبوظبي، ٢٠١٦) ص ٣٢٠

التحويلات الهيكلية في الاقتصاد القطري من منظور التنوع الاقتصادي خلال المدة (١٩٩٥-٢٠١٤)

وعند استعراض هيكل الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ أن استراتيجيات التنمية الاقتصادية في دولة قطر حققت الخطوة الأولى من أهدافها بالتركيز على تنوع النشاط الاقتصادي وحققت نموا نسبيا في قطاعات الاقتصاد غير النفطية. وفي الوقت الذي تتجه فيه دولة قطر إلى التنوع الاقتصادي وتشجيع القطاعات غير النفطية إلا أنه لا زالت الأنشطة غير النفطية تمثل نحو نصف النشاط الاقتصادي ولا زالت تمثل العمود الفقري للاقتصاد القطري ويجب العمل بشكل أكبر على تنوع الاقتصاد وتخفيف الاعتماد على الأنشطة النفطية بشكل أكبر. الجدول (٢)

تركيبة الناتج في دولة قطر للقطاعات النفطية وغير النفطية (١٩٩٥ - ٢٠١٤)

السنوات	الناتج النفطي (مليون دولار)	النسبة %	الناتج غير النفطي (مليون دولار)	النسبة %	إجمالي الناتج (مليون دولار)
١٩٩٥	٦٤٣٢	٦٢	٣٩٤٣	٣٨	١٠٣٧٥
١٩٩٦	٦٥٨٦	٦٠,٩	٤٢٢٩	٣٩,١	١٠٨١٥
١٩٩٧	٨٤٣٣	٦٠,٣	٥٥٥٣	٣٩,٧	١٣٩٨٦
١٩٩٨	٩٣١٠	٥٩,٦	٦٣١١	٤٠,٤	١٥٦٢١
١٩٩٩	٩٧٧٧	٥٩,٩	٦٥٤٦	٤٠,١	١٦٣٢٣
٢٠٠٠	١٠٦٢٢	٥٩,٨١	٧١٣٨	٤٠,١٩	١٧٧٦٠
٢٠٠١	١١١٩٨	٦٠,٤١	٧٣٤٠	٣٩,٥٩	١٨٥٣٨
٢٠٠٢	١١٥٤٢	٥٩,٦١	٧٨٢٢	٤٠,٣٩	١٩٣٦٤
٢٠٠٣	١٣٤٩٢	٥٧,٣١	١٠٠٥١	٤٢,٦٩	٢٣٥٤٣
٢٠٠٤	١٨٨٢١	٥٩,٣١	١٢٩١٣	٤٠,٦٩	٣١٧٣٤
٢٠٠٥	٢٤٥٣٣	٥٧	١٨٥٠٧	٤٣	٤٣٠٤٠
٢٠٠٦	٣٥٥٧١	٥٨,٨	٢٤٩٢٥	٤١,٢	٦٠٤٩٦
٢٠٠٧	٤٦٩١٦	٥٨,١	٣٣٨٣٥	٤١,٩	٨٠٧٥١
٢٠٠٨	٦٥٠٩٩	٥٨,٨	٤٥٦١٥	٤١,٢	١١٠٧١٤
٢٠٠٩	٥٥٤٤٨	٥٦,٤	٤٢٨٦٥	٤٣,٦	٩٨٣١٣
٢٠١٠	٦٩١٩٣	٥٥,٣	٥٥٩٢٩	٤٤,٧	١٢٥١٢٢
٢٠١١	٩٨٦٥٦	٥٨,١	٧١١٤٩	٤١,٩	١٦٩٨٠٥
٢٠١٢	١٠٨٣٧٠	٥٦,٩٥	٨١٩٢٠	٤٣,٠٥	١٩٠٢٩٠
٢٠١٣	١١١٣٩٣	٥٤,٨١	٩١٨٤٢	٤٥,١٩	٢٠٣٢٣٥
٢٠١٤	١٠٨٢١٧	٥١,٠٩	١٠٣٦٠٠	٤٨,٩١	٢١١٨١٧

المصدر/ - جهاز الإحصاء " الحسابات القومية في دولة قطر ١٩٨٠-٢٠٠٤ " (مجلس التخطيط ، الإصدار الثاني ، ٢٠٠٦ -
 وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، " نشرة الحسابات القومية ٢٠١٢ " (إدارة الإحصاء ، الإصدار الثالث ، ٢٠١٢)
 - وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، " نشرة الحسابات الوطنية ٢٠١٦ " (إدارة الإحصاء ، الإصدار الخامس ، ٢٠١٦)

وعند الإمعان بشكل أكبر في مكونات الأنشطة غير النفطية والتحويلات التي حدثت في هذه الأنشطة للتعرف على القطاعات التي ساهمت بشكل أكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم ٣.

يلاحظ من خلال الجدول رقم ٣ بأنه حدث تطور كبير في مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية ومن ابرز هذه القطاعات قطاع الصناعة التحويلية الذي ارتفعت مساهمته من ٧,٤% - ٩,٦% خلال مدة الدراسة ، وذلك بفضل الاستفادة من الموارد النفطية وتوجهها للاستثمار في الصناعة التحويلية فقد تم التركيز على المنتجات البترولية المكررة مثل الديزل والنفط ووقود الطائرات والبلاستيك وغيرها من المنتجات البترولية . وتطورت نسبة مساهمة قطاع التشييد والبناء من ٣,٥% - ٦,٢% وكان ذلك الارتفاع بسبب الطفرة العمرانية التي تطلبتها احتياجات البنى التحتية المواكبة للنمو الاقتصادي وجميع مشاريع البنى التحتية ذات الصلة من طرق ومراكز

جدول (٣)

مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج في دولة قطر للمدة (١٩٩٥-٢٠١٤)

%

٢٠١٤	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	القطاعات غير النفطية
٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	الزراعة
٩,٦	٨,٦	٨,٣	٧,٩	٧,٤	الصناعة التحويلية
٦,٢	٥,٣	٥,١	٤,١٩	٣,٥	التشييد والبناء
٠,٥	٠,٧	٠,٩	١	١,٢	الكهرباء والماء
٤,٧	٣,٩	٣,٤	٣,٥	٣,٢	النقل والتخزين والاتصالات
١٠,٣٩	٩,٧	٩,٢	٨,١	٧,٤	المال والتأمين والعقارات
٦,٥	٦,٠	٥,٧	٥,٤	٥	التجارة والفنادق والمطاعم
١١,٠	١٠,٤	١٠,٢	٩,٩	١٠,١	الخدمات الحكومية

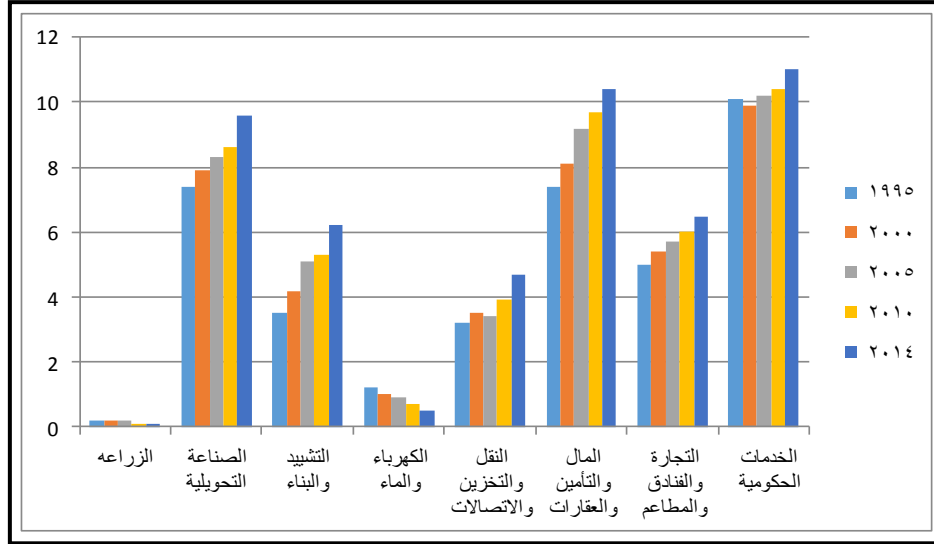
المصدر / - جهاز الإحصاء " الحسابات القومية في دولة قطر ١٩٨٠-٢٠٠٤ " (مجلس التخطيط ، الإصدار الثاني ، ٢٠٠٦)

- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، " نشرة الحسابات القومية ٢٠١٢ " (إدارة الإحصاء ، الإصدار الثالث ، ٢٠١٢)

- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، " نشرة الحسابات الوطنية ٢٠١٦ " (إدارة الإحصاء ، الإصدار الخامس ، ٢٠١٦)

شكل (١)

مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج في دولة قطر للمدة (١٩٩٥-٢٠١٤)



- الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ٣ .

تسوق ومدن سكنية ورياضية وفنادق وغيرها ، كذلك تطورت نسبة مساهمة قطاع المال والتأمين والعقارات من ٧,٤%-١٠,٣٩% بفعل تزايد الأنشطة المالية والعقارية التي واكبت النهضة العمرانية ، ومن القطاعات التي تطورت قطاع النقل والتخزين والاتصالات وقطاع التجارة والفنادق والمطاعم والخدمات الحكومية وكما يوضح الجدول ، بينما انخفضت مساهمة قطاع الكهرباء والماء وقطاع الزراعة حيث تشكل نسباً محدودة في تكوين الناتج بسبب ضعف الاستثمار في هذه القطاعات (وزارة التخطيط التنموي ، ٢٠١٦ : ص ١٤) .

ومن خلال الجدول رقم ٤ يمكن التعرف على معدلات نمو الأنشطة غير النفطية خلال مدة الدراسة ، حيث اختلفت معدلات النمو في الأنشطة غير النفطية خلال المدة (١٩٩٥-٢٠٠٥) عن المدة (٢٠٠٦-٢٠١٤) فقد شهد قطاع البناء والتشييد ارتفاعاً في معدلات النمو حيث بلغ معدل النمو في هذا القطاع للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٥) نسبة ٩% وارتفعت معدلات النمو في هذا القطاع إلى ١٦,١% خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٤) مما يوضح التطور الكبير الذي استعدته حركة النهضة العمرانية والبناء وتأسيس وتوسيع البنى التحتية في دولة قطر والاستثمارات بشكل أكبر في هذا القطاع (الأمانة العامة للتخطيط التنموي، نوفمبر ٢٠١٤ : ص ٨).

جدول ٤

تطور معدلات نمو الأنشطة غير النفطية خلال المدة (١٩٩٥ - ٢٠١٤)

السنة	البناء والتشييد	الكهرباء والماء	الصناعة التحويلية	الخدمات	الزراعة
١٩٩٥-٢٠٠٥	%٩	%٢,٩	%٢٥,٢	%٦١,٩	%١
٢٠٠٦-٢٠١٤	%١٦,١	%١,٢	%١٥,٥	%٦٦,٤	%٠,٧

المصدر/ الامانة العامة للتخطيط التنموي ، " فطر تترك ارثا للأجيال القادمة :التقدم المتحقق في التنمية المستدامة وتحدياتها واستجاباتها" ، (الامانة العامة للتخطيط التنموي ، الدوحة ، نوفمبر ٢٠١٤) ص ١٢

ويستحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر في نمو الأنشطة غير النفطية وكما يتضح من خلال معدلات النمو المرتفعة التي يشكلها هذا القطاع فقد بلغت معدلات النمو %٦١,٩ للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٥) وهي تمثل النسبة الأكبر من النمو في الناتج غير النفطي ويرجع ذلك الى ارتفاع نسبة مساهمة الخدمات الانتاجية مثل التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين كذلك التمويل والتأمين والمصارف يضاف الى ذلك نمو قطاع الخدمات الاجتماعية من اسكان ومرافق وخدمات حكومية. وارتفعت معدلات النمو في قطاع الخدمات إلى %٦٦,٤ خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٤) لاستحوذ هذه القطاعات على النسب الأكبر في معدلات النمو في القطاعات غير النفطية . في المقابل فأن الارتفاع في معدلات نمو قطاع التشييد والبناء وكذلك قطاع الخدمات جاء على حساب الانخفاض الذي حدث في معدلات نمو قطاع الصناعة التحويلية الذي انخفضت معدلات نموه من %٢٥,٢ للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٥) الى %١٥,٥ عام ٢٠٠٦ - ٢٠١٤ ، وكان ذلك بفعل التحول في الاستثمار إلى قطاع التشييد والبناء بشكل اكبر في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٤ ، كذلك هناك انخفاض في معدلات نمو قطاع الكهرباء والماء ولكن بشكل أقل من الانخفاض في قطاع الصناعة التحويلية بحيث كان الانخفاض من %٢,٩ الى %١,٤ عام ٢٠١٠ مما يستدعي معه العمل على رفع الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية . وتبقى معدلات نمو قطاع الزراعة محدودة خلال مدة الدراسة ولا تتجاوز %١ بسبب الافتقار إلى المقومات الزراعية.

إن الاستثمار في قطاع الخدمات الاجتماعية والتطور في نمو قطاعات التشييد والبناء والمال والتأمين والعقارات والنقل والتجارة مع سياسات الدولة الرامية لتحقيق التنمية البشرية ، كل ذلك انعكس بشكل ايجابي على مستوى التنمية البشرية فقد قطعت دولة قطر شوطا كبيرا في

جانب التنمية البشرية حيث شهد مؤشر التنمية البشرية خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٥) تقدماً ملحوظاً حيث تقدمت دولة قطر من المرتبة ٥١ عالمياً إلى المرتبة ٣٣ كما حققت تقدماً في تقليص الفجوة مع الدول الخمس الأولى على المستوى العالمي (النرويج - استراليا - هولندا - نيوزلاند - الولايات المتحدة). (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٦: ص ٢٠). ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول ٥.

جدول (٥)

مؤشر التنمية البشرية في دولة قطر وفي الدول الخمس الأعلى في العالم

السنوات	مؤشر التنمية البشرية في قطر	مؤشر التنمية البشرية في الدول الخمس الأعلى في العالم
٢٠٠٠	٠,٧٨٤	٠,٨٩٥
٢٠٠٥	٠,٨١٨	٠,٩٠٩
٢٠٠٩	٠,٨١٨	٠,٩١٧
٢٠١١	٠,٨٣١	٠,٩٢٠
٢٠١٥	٠,٨٥٦	٠,٩٤١

المصدر/ الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، " قطر تترك إرثاً للأجيال القادمة: التقدم المتحقق في التنمية المستدامة وتحدياتها واستجاباتها" ، (الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، الدوحة ، نوفمبر ٢٠١٤) ص ١٦ .
البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، " تقرير التنمية البشرية ٢٠١٦ " ، (الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٧) ص ٢٢

نلاحظ من خلال الجدول رقم ٥ **إن** مؤشر التنمية البشرية في دولة قطر ارتفع من ٠,٧٨٤ عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٨٣١ في عام ٢٠١١ ثم ارتفع إلى ٠,٨٥٦ في عام ٢٠١٥، وهذا الارتفاع أفضى **إلى** تحقيق مرتبة متقدمة في التنمية البشرية على المستوى العالمي حققت فيه دولة قطر المرتبة ٣٣ عالمياً ، وارتفع كما نلاحظ مؤشر التنمية البشرية في دولة قطر محققاً **نمواً** أكبر من النمو المتحقق في الدول الخمس الأولى على المستوى العالمي فقد ارتفع مؤشر التنمية البشرية في دولة قطر بمقدار ٠,٠٤٦ نقطة مقابل ٠,٠٢٥ للدول الخمس الأعلى في العالم وكما يوضح الجدول، أي أن الفجوة تقلصت بين قطر والدول المتقدمة على مستوى التنمية البشرية ويرجع ذلك للجهود التي قامت بها الحكومة في سبيل تحقيق هذا الهدف(البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٦: ص ٢٠).

وبحسب المكونات الثلاثة لدليل التنمية البشرية تصدرت دولة قطر مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حيث جاءت في الترتيب الأول من بين دول العالم ، كما أن إنجازات دولة قطر في المجال الصحي متميزة فقد حقق متوسط العمر المتوقع عند الولادة بين القطريين ارتفاعا كبيرا بلغ ٧٦ عاما عند الذكور و ٨٢ عاما بين الاناث للعام ٢٠١٥ كما شهدت وفيات الرضع تحسنا كبيرا وبلغ الإنفاق الكلي على القطاع الصحي ذروته عام ٢٠١٥ بنسبة ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كما بلغت الرعاية الصحية مستويات عالية (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، ٢٠١٦ :ص ٢١).

واهتمت دولة قطر في مؤشر التعليم فقد كانت هناك زيادة كبيرة في حصة الإنفاق الحكومي على التعليم فقد ارتفعت النسبة من ٨% عام ٢٠٠٠ الى نسبة ١٤% عام ٢٠١٤ كما حقق القطريون تحسنا في التحصيل العلمي بمرور الوقت وفي عام ٢٠١٤ كان ٥٩% من الذكور قد حصلوا على شهادة الثانوية العامة بينما حصل ٢٥% منهم على التعليم العالي كذلك هناك تقدم مماثل في التعليم عند الاناث واستخدمت دولة قطر اسلوب التحفيز كأحد الدوافع الرئيسية للنجاح في التعليم والتدريب وزيادة الوعي بأهمية التعليم وربط مخرجات التعليم بأسواق العمل (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، ٢٠١٦ : ص ٢٨).

وتواصل دولة قطر اعطاء الاولوية للتنمية البشرية والقيام باستثمارات ضخمة في القطاعات الاجتماعية حتى تتمكن من تحسين ترتيبها في دليل التنمية البشرية بشكل أكبر. إن تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية انعكس ايجابا على تعزيز القدرة التنافسية تلبية لمطلب التنوع الاقتصادي فقد ادت المستويات المرتفعة في التنمية البشرية الى تعزيز قوة العمل الكفوء.

جدول (٦)

مؤشرات القدرة التنافسية للمدة ٢٠١٢-٢٠١٣

الدولة	المؤشر العام		المتطلبات الأساسية		القدرة على الكفاءة		عوامل الابتكار والتطوير	
	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
سويسرا	١	٥,٦٧	٣	٦,١٥	٥	٥,٤٤	١	٥,٧٢
سنغافورة	٢	٥,٦١	١	٦,٣٠	٢	٥,٦٣	١٣	٥,١٤
فنلندا	٣	٥,٥٤	٧	٥,٩٧	٩	٥,٣٠	٢	٥,٦٥
المانيا	٤	٥,٥١	٩	٥,٩٠	٨	٥,٣١	٤	٥,٥٩
الولايات المتحدة	٥	٥,٤٨	٣٦	٥,١٢	١	٥,٦٦	٦	٥,٤٣
قطر	١٣	٥,٢٤	٥	٦,٠١	١٨	٥,٠٢	١٤	٥,٠٨
الإمارات العربية	١٩	٥,١١	٤	٦,٠٤	٢٠	٥,٠٠	٢٤	٤,٦٧
المملكة العربية السعودية	٢٠	٥,١٠	١٤	٥,٧٣	٢٧	٤,٦٩	٢٩	٤,٣٣

- resours /World economic forum , " The Global Competiveness report 2013 – 2014 " (world economic forum, Geneva , 2013) . P 16.

من خلال الجدول رقم (٦) يتضح بأن دولة قطر حققت مستوى متقدما في القدرة التنافسية فقد كانت تحتل المرتبة ٣٢ عالميا عام ٢٠٠٧ ثم تقدمت في الترتيب العالمي خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لتحتل قطر المرتبة ٢٢ واستمر التقدم للمدة ٢٠١٠-٢٠١١ لتصل قطر إلى المرتبة ١٧ وبلغت قطر أعلى مستوى لها حين ذكر تقرير القدرة التنافسية العالمية ٢٠١٢-٢٠١٣ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن دولة قطر تحتل المرتبة الأولى على المستوى العربي والمرتبة ١٣ على المستوى العالمي من بين ١٤٤ دولة في القدرة التنافسية (world economic forum, 2013: P 16). ويذكر التقرير ان دولة قطر تتميز بالكفاءة العالية للمؤسسات الحكومية والاستقرار الامني والمالي فضلا عن تدني مستوى الفساد بها وكلها عوامل مجتمعة تشكل بدورها أساسا جيدا لتعزيز الكفاءة الاقتصادية . ويذكر التقرير ان دولة قطر اعتمدت القوة التنافسية بها على دعائم ثابتة من بينها الاطر المؤسسية ذات الكفاءة العالمية حيث احتلت المركز الرابع في هذا المؤشر كما احتلت المركز السادس في مؤشر بيئة اقتصادية مستقرة والمركز الثالث في مؤشر السوق الفعال (world economic forum,2013:P16).

جدول (٧)

مساهمة الإيرادات من النفط والغاز في الإيرادات العامة للمدة ١٩٩٧-٢٠١٤ (مليون دولار)

السنوات	إجمالي الإيرادات	الإيرادات من النفط والغاز	الإيرادات غير النفطية	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة
١٩٩٥	١٠٨٤٥	٨٤١٥	٢٤٣٠	%٧٧,٦
١٩٩٦	١٢٥١١	٩٦١٧	٢٨٩٤	%٧٧,٣
١٩٩٧	١٣٧٥٦	١٠٧٠٢	٣٠٤٥	%٧٧,٨
١٩٩٨	١٤٩٠٨	١١٦٨٨	٣٢٢٠	%٧٨,٤
١٩٩٩	١٥٦٢٩	١٢٢٨٤	٣٣٤٥	%٧٨,٦
٢٠٠٠	١٦٨٢٠	١٣٣١١	٣٥٠٩	%٧٩,١٤
٢٠٠١	١٩١٧٤	١٥٠٢٥	٤١٤٩	%٧٨,٣٦
٢٠٠٢	٢٣٧٢٩	١٨١٩٥	٥٥٣٤	%٧٦,٦٨
٢٠٠٣	٢٨٠٥٣	٢١٤٢٧	٦٦٢٦	%٧٦,٣٨
٢٠٠٤	٣٠٧٣٥	٢٣٣٤٣	٧٣٩٢	%٧٥,٩٥
٢٠٠٥	٣٢٩١٧	٢٥٣٨٢	٧٥٣٥	%٧٧,١١
٢٠٠٦	٣٥٧٨٢	٢٦٥٨٦	٩١٩٦	%٧٤,٣
٢٠٠٧	٣٨٥١١	٢٨٨٦٧	٩٦٤٤	%٧٤,٩٦
٢٠٠٨	٤٢٨٦٠	٢٨٩٤٠	١١٤٢٢	%٧١,٧
٢٠٠٩	٤٠٤٢٢	٢٣٨٢١	١٦٦٠١	%٥٨,٩٣
٢٠١٠	٤٣٤٢٧	٣٠٤٦٤	١٢٩٦٣	%٧٠,١٥
٢٠١١	٤٩٤٤٨	٣٣٣٢٨	١٦١٢٠	%٦٧,٤
٢٠١٢	٥٣٢٥٥	٣٥٣٠٨	١٧٩٤٧	%٦٦,٣
٢٠١٣	٥٧٤٣٩	٣٧٤٥٠	١٩٩٨٩	%٦٥,٢
٢٠١٤	٥٨٦٣٨	٣٦١٨٦	٢٢٤٥٢	%٦١,٧١

المصدر / - وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، " المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٥ " العدد ٣٥ ، الدوحة ، ص ١٥٨ .
 - ابراهيم ابراهيم ، فرانك هارنغيان ، " الاقتصاد القطري الماضي والحاضر والمستقبل " ، بحث منشور في مجلة Q Science Connect 9: 2012 / مجلة اكااديمية لمؤسسة قطر في ١٧ / سبتمبر / ٢٠١٢ ص ١٩ . الموقع الالكتروني http://
www.gsdp.gov.qa

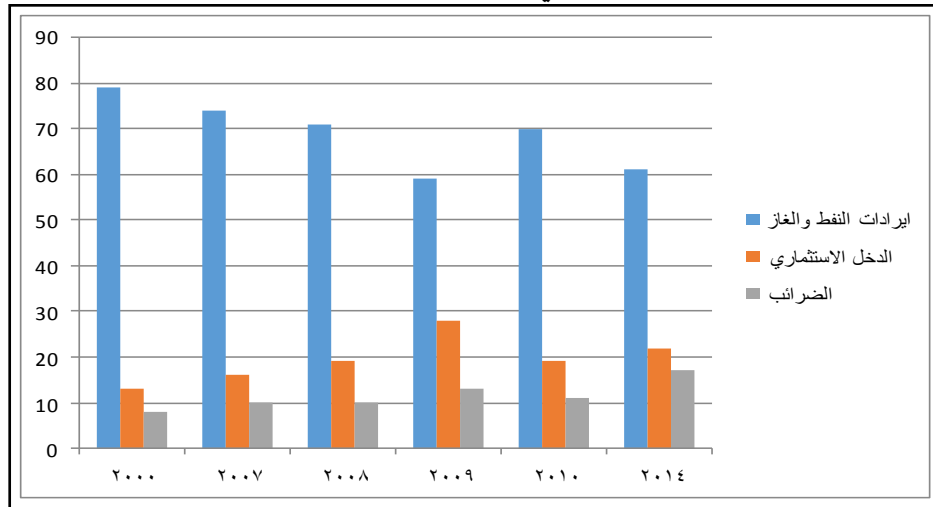
- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، " نشرة الحسابات الوطنية ٢٠١٦ " (إدارة الإحصاء ، الإصدار الخامس ، ٢٠١٦)

ومن مؤشرات التنوع الهيكلي في قطر نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة وقد كانت من أهداف استراتيجية قطر تنوع قاعدة الإيرادات الحكومية من خلال زيادة مصادر الإيرادات الأخرى من الضرائب والرسوم وغيرها ونجحت دولة قطر في تخفيف الاعتماد على الإيرادات النفطية وبشكل متواصل حيث انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية بشكل كبير.

وكما يوضح الجدول (٧) انخفاض النسبة من ٧٩,١٤ % عام ٢٠٠٠ إلى ٦١,٧١ % عام ٢٠١٤ وهذا يوضح تنوع دولة قطر بالاعتماد على مصادر **الإيرادات** الأخرى مثل الدخل الاستثماري والضرائب حيث يوضح الشكل ٢ ارتفاع نسبة مساهمة الدخل الاستثماري والضرائب في الإيرادات العامة مما يؤكد على التنوع في مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية على الرغم من أنها تشكل **أكثر** من نصف الإيرادات العامة.

شكل ٢

مصادر الإيرادات في دولة قطر للمدة ٢٠١٤-٢٠٠٠



المصدر/ ابراهيم ابراهيم ، فرانك هاريغيان ، " الاقتصاد القطري الماضي والحاضر والمستقبل "، بحث منشور في مجلة Q Science Connect 9: 2012 مجلة اكااديمية لمؤسسة قطر في ١٧ / سبتمبر / ٢٠١٢ ص ١٩. الموقع الالكتروني <http://www.gsdp.gov.qa> وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، " نشرة الحسابات الوطنية ٢٠١٦ " (إدارة الإحصاء ، الإصدار الخامس ، ٢٠١٦)، ص ١٥

وعند التعرف على تركيبة الصادرات القطرية كأحد المؤشرات على التنوع الاقتصادي ، ومن خلال ملاحظة الجدول ٨ نجد أن الصادرات من النفط والغاز تشكل الجزء الأكبر من الصادرات القطرية وهي تمثل الركيزة الأساسية للنمو في الاقتصاد القطري ، وتعد دولة قطر أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال في العالم بطاقة إنتاجية تبلغ ٧٧ مليون طن سنويا وتغطي صادراتها من الغاز المسال الأسواق العالمية في اسيا واوربا والأمريكيتين وأفريقيا (وزارة التخطيط التنموي، ٢٠١٦: ص ١٥) . حيث تسحتوز الصادرات من النفط والغاز على النسبة الأكبر من الصادرات القطرية ومنذ عام ١٩٩٥ حيث بلغت نسبة ٩٤% ورغم هذه النسبة المرتفعة إلا **إنه حققت** تطورات في الصادرات غير النفطية التي استمرت باتجاه تصاعدي حيث شكلت ٦% من حجم الصادرات وتزايدت بشكل تدريجي لتصل بحدود ١٢% في عام ٢٠١٤ وتمثلت الصادرات غير النفطية في الألمونيوم بمختلف أشكاله من سبائك وقواطع وقوالب والواح كذلك بالاسمدة الكيماوية وزيوت الغاز وزيوت الأساس **وأنايب وأكياس** ورولات البلاستيك والمنظفات ومصنوعات البولي إيثيلين وشبكات وزوايا الحديد(وزارة التخطيط التنموي، ٢٠١٦: ص ١٥).

جدول (٨)

الأهمية النسبية للصادرات النفطية وغير النفطية للمدة ١٩٩٥-٢٠١٤ (مليون دولار)

السنة	حجم الصادرات	الصادرات من النفط والغاز	نسبة الصادرات من النفط والغاز	حجم الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية
١٩٩٥	٤.١٩٤	٣٧٧٨.	%٩٤	٢٤١٤	%٦
٢٠٠٠	٤٨٢٧٨	٤٥.٧٧	%٩٣,٣٧	٣٢.٠١	%٦,٦٣
٢٠٠٥	٥١٢٧٥	٤٨٤١٣	%٩٤,٤٢	٢٨٦٢	%٥,٥٨
٢٠٠٦	٥٥٧٣٤	٥٢١٦٧	%٩٣,٦	٣٥٦٧	%٦,٤
٢٠٠٧	٦٥٩٧٠	٦١٧٠.٨	%٩٣,٥٤	٤٢٦٢	%٦,٤٦
٢٠٠٨	٧٢٧٢٨	٦٧٨٣٣	%٩٣,٢٧	٤٨٩٥	%٦,٧٣
٢٠٠٩	٦٨٢٨٤	٦٣١٥٦	%٩٢,٤٩	٥١٢٨	%٧,٥١
٢٠١٠	٩.٧١٧	٨٣٦٢٣	%٩٢,١٨	٧.٤٩	%٧,٨٢
٢٠١١	١٠.٦١٨٦	٩٧٤٠.٤	%٩١,٧٣	٨٧٨٢	%٨,٢٧
٢٠١٢	١١٥٧١٥	١٠.٢٨٧١	%٨٨,٩	١٢٨٤٤	%١١,١
٢٠١٣	١٣٤٤٣١	١١٩١٠.٦	%٨٨,٦	١٥٣٢٥	%١١,٤
٢٠١٤	١٢٨١١٠	١١٢٧٣٧	%٨٨	١٥٣٧٣	%١٢

المصدر/ - جهاز الإحصاء " الحسابات القومية في دولة قطر ١٩٨٠-٢٠٠٤ " (مجلس التخطيط ، الإصدار الثاني ، ٢٠٠٦ - وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، " نشرة الحسابات القومية ٢٠١٢ " (إدارة الإحصاء ، الإصدار الثالث ، ٢٠١٢) - وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، " نشرة الحسابات الوطنية ٢٠١٦ " (إدارة الإحصاء ، الإصدار الخامس ، ٢٠١٦)

واستلزم التوسع الاقتصادي الكبير الذي حدث في دولة قطر من مشاريع البنية التحتية الكبرى وغيرها من المشاريع تدفق **أعداد** كبيرة من القوى العاملة الوافدة معظمها قوى عاملة غير ماهرة أو شبة ماهرة مما يفسر معه الزيادات الكبيرة في معدلات النمو السكاني في دولة قطر (صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٣: ص ١٨) . وكما يوضح الجدول (٩) .

ويلاحظ **أن** النمو السريع في معدلات السكان ينصب أغلبه في تدفق العمالة الوافدة فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان خلال المدة ١٩٩٠- ٢٠٠٠ معدل ٣,٩٢% وارتفع هذا المعدل بشكل كبير خلال المدة ٢٠٠٠- ٢٠١١ ليصل إلى ١٠,٦٤% (صندوق النقد العربي ، ٢٠١٣: ص ٦٤) واستمر الارتفاع في معدلات النمو لتصل إلى ١٢% للمدة ٢٠١٢ - ٢٠١٤ وهذا المعدل من **أعلى** المعدلات للنمو السكاني في الدول العربية ، حيث بلغ عدد السكان ٢,٢١٦ مليون نسمة. وهذا بسبب الزيادة الكبيرة في استقدام العمالة الأجنبية والعربية لمواكبة مشاريع البناء والتنمية. (صندوق النقد العربي : ٢٠١٥، ص ٥٨) .

جدول (٩)

تطور أعداد السكان في دولة قطر للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)

السنوات	اعداد السكان (الف نسمة)
١٩٩٠	٤١٨
١٩٩٥	٤٨٩
٢٠٠٠	٦١٤
٢٠٠٥	٩٠٦
٢٠٠٦	١٠٤٣
٢٠٠٧	١٢١٨
٢٠٠٨	١٤٤٨
٢٠٠٩	١٦٣٩
٢٠١٠	١٧١٥
٢٠١١	١٧٧٣
٢٠١٢	١٨٣٨
٢٠١٤	٢٢١٦

المصدر/ الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠ " (صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، ٢٠١١) ص ٣١٢

- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢ " (صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، ٢٠١٣) ص ٣٣٠

- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤ " (صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، ٢٠١٥) ص ٤١٦

من خلال ما سبق يتضح أن هناك مجموعة من التحولات التي طرأت على الاقتصاد القطري والتي تنسجم مع الرؤية القطرية إلا إن هذه التحولات لم تصل إلى المستوى المطلوب وقد تواجه عملية التنوع الهيكلي مجموعة من التحديات .

خامسا : قياس التنوع الاقتصادي في قطر باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان (H.H) إن الهدف الأساس من التنوع الاقتصادي هو تقليل المخاطر التي تواجه الاقتصاد مستقبلا في حالة الاعتماد على مكون واحد من مكونات الاقتصاد والعمل على زيادة مشاركة المكونات الأخرى في بناء الهيكل الاقتصادي لذلك يعمل التنوع على تقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز في المساهمة في تكوين الناتج وضرورة رفع مساهمة القطاعات غير النفطية ، كذلك تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في مجمل الإيرادات العامة والعمل على رفع الإيرادات غير النفطية ، ومن ضرورات التنوع تخفيف الاعتماد على الصادرات النفطية والعمل على زيادة حجم الصادرات غير النفطية ، ولتحديد درجات التنوع الاقتصادي يمكن استخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان (H.H) الذي تم عرضه في البداية ، حيث يعد هذا المؤشر من أفضل المؤشرات المستخدمة للتعرف على درجة التنوع الاقتصادي ، وبعد تطبيق هذا المؤشر (H.H) على البيانات السابقة تم التحصل على النتائج التالية :

جدول ١٠

مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنوع الاقتصادي في دولة قطر للمدة (١٩٩٥-٢٠١٤)

السنوات	تنوع هيكل الناتج المحلي الاجمالي	تنوع ايرادات الموازنة	تنوع هيكل الصادرات	المؤشر الاجمالي لمقياس التنوع
١٩٩٥	٠,٨٩٣	٠,٧٨٤	٠,٨٩٣	٠,٨٦٢
٢٠٠٠	٠,٨٣٤	٠,٧٢٥	٠,٨٧٦	٠,٨١٦
٢٠٠٥	٠,٧٥٣	٠,٦٩٢	٠,٨٣٩	٠,٧٨٩
٢٠١٠	٠,٧١٢	٠,٦٣١	٠,٨١٠	٠,٧١٤
٢٠١٤	٠,٦٢٧	٠,٦١٩	٠,٧٨٣	٠,٦٤٥

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (٢ ، ٧ ، ٨) وتطبيق صيغة هيرفندال-هيرشمان

تتمثل صيغة المؤشر حسب الصيغة الإحصائية التالية (Lateacru, 2013: 84).

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum (x_i / x)^2 - (1/n)}}{1 - \sqrt{(1/n)}}$$

حيث أن :- (x_i) ناتج القطاع (i) ، (x) :

الناتج الإجمالي للاقتصاد ، (n) عدد القطاعات .

يوضح الجدول (١٠) مجموعة من النقاط التالية :

١- في العام ١٩٩٥ وفي بدايات **الاتجاه** نحو التنوع الاقتصادي كان مؤشر هيرفندال - هيرشمان يشير إلى درجة اعتمادية كبيرة على القطاع النفطي ويتضح ذلك من قيم المؤشر المرتفعة التي تقترب من الواحد الصحيح ودرجة ٠,٨٩٣ لهيكل الناتج المحلي الاجمالي ودرجة ٠,٧٨٤ لهيكل إيرادات الموازنة ودرجة ٠,٨٩٣ لهيكل الصادرات وبمعدل اجمالي ٠,٨٦٢ مما يوضح ضعف التنوع الاقتصادي في بداية العمل على التنوع ويدلل على اقتصاد مشوه تزداد فيه درجة الاعتمادية على النفط والغاز في دولة قطر سواء على مستوى المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي او الإيرادات العامة في الموازنة او في هيكل الصادرات.

٢- يوضح الاتجاه العام للتطور الزمني للمدة (١٩٩٥-٢٠١٤) بأن هناك **اتجاهاً** نحو التنوع الاقتصادي ، وان هذا الاتجاه لم **يأت** بالصدفة وانما كان بناء على سياسات تم التخطيط لها مسبقا وكانت بشكل تدريجي.

٣- يلاحظ **أنه** مع مرور المدة هناك تطور في التنوع الاقتصادي فقد بلغت قيم المؤشر (هيرفندال - هيرشمان) على مستوى تنوع الناتج المحلي الاجمالي ٠,٨٩٣ في عام ١٩٩٥ ووصل إلى ٠,٦٢٧ في عام ٢٠١٤ وهذا يدل على **اتجاه** الاقتصاد **إلى** مزيد من الاعتماد على القطاعات الاقتصادية غير النفطية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تكوين الناتج ، **أما** على مستوى تنوع هيكل **إيرادات** الموازنة فقد كان المؤشر ٠,٧٨٤ في عام ١٩٩٥ وبلغ ٠,٦١٩ في عام ٢٠١٤ وهنا يتضح الاهتمام بتنوع الإيرادات غير النفطية مثل الضرائب والدخل الاستثماري وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في هيكل إيرادات **الموازنة** ، وعلى مستوى تنوع هيكل الصادرات فقد تحقق تحسن في تنوع هيكل الصادرات حيث كان المؤشر ٠,٨٩٣ في عام ١٩٩٥ وبلغ ٠,٧٨٣ في عام ٢٠١٤.

إن المؤشر الاجمالي للتنوع الاقتصادي H.H الذي يمثل متوسط المؤشرات **الاربعة** يوضح تحقق تنوعا في الاقتصاد القطري حيث بلغ المؤشر الاجمالي ٠,٦٤٥ في عام ٢٠١٤ بعد أن كان ٠,٨٦٢.

في عام ١٩٩٥ ورغم هذا المستوى من التنوع الا **أنه** لا يزال دون المستوى المطلوب ويفترض **أن** تنخفض قيم المؤشر الاجمالي بشكل أكبر يضمن تحقيق تنوع اقتصادي أكبر.

سادسا : تحديات التنوع الهيكلي في دولة قطر

على الرغم من **إن** دولة قطر بدأت فعلا تتجه نحو عملية التنوع الهيكلي، **إلا أنها** تواجه تحديات تعرقل عملية التنوع الهيكلي، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي :

١- بما **إن** الاقتصاد القطري يقوم بتمويل عملية التنمية التي تهدف للتنوع الهيكلي من خلال ما تمتلكه دولة قطر من الموارد الخام المحلية من النفط والغاز **وإن** الاعتماد على هذا المصدر يشكل **أهم** التحديات المستقبلية حيث ان التقلبات في **إسعار** الطاقة في الاسواق الدولية تؤثر بشكل مباشر على العائدات المالية لدولة قطر مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار تنعكس على الناتج المحلي الاجمالي وعلى حجم الايرادات النفطية في الموازنة وبالتالي من شأنه **إن** يعطل حركة التنمية ويجب على القائمين على السياسة **الاقتصادية** إيجاد مصادر تمويل **بديلة** والتخفيف من الاعتماد على الايرادات النفطية في السنوات القادمة.

٢- **إن** عملية تحقيق مستويات مقبولة من الإنتاج النفطي وإنتاج الغاز قد يشوبها الكثير من المخاطر بسبب ظروف عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط مما ينبغي معه تأمين مسألة الإنتاج المقبول لضمان عدم انخفاض الانتاج الذي يؤثر على العائدات النفطية التي تمول خطط التنمية ، كما **إن** حالة عدم الاستقرار الامني والتوترات السياسية في المنطقة سيكون له تأثيرات سلبية شديدة على نواحي الاقتصاد خصوصا عند توقف نقل الغاز الطبيعي والتأثير على انتاج وتصدير النفط والغاز.

٣- **إن** الموارد الطبيعية من النفط والغاز هي موارد قابلة للنضوب لذلك **إذا** لم يتم الاستفادة منها بالشكل الصحيح وفق الرؤية القطرية فأن هذه الجهود معرضة للضياع.

٤- ان القطاع الخاص هو شريك في التنمية الاقتصادية والتركيز عليه في المرحلة المقبلة من **أهم** الأولويات للمخطط القطري **وأن أي** تلكؤ في بناء قطاع خاص قوي يشكل خطرا على نتائج الاستراتيجية، وعلى الرغم من **أن** دولة قطر قامت بالدعم المباشر وغير المباشر للقطاع الخاص من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لا سيما فيما يتعلق بالتشريعات ومصادر التمويل وقيام دولة قطر بإنشاء بنك التنمية الصناعية عام ١٩٩٧ بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والصناعية عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن **أن** تسهم في تنوع القاعدة الانتاجية ومصادر الدخل كذلك قيام الدولة بتمهيد وتسهيل كافة

الاجراءات الخاصة بممارسات الأعمال مثل قانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٠ الخاص بالاستثمار الأجنبي الذي يوفر المزايا والحوافز التشجيعية للمستثمرين الاجانب ، وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن مساهمة القطاع الخاص لازالت محدودة ودون مستوى الطموحات ولا يشكل القطاع الخاص سوى نسبة محدودة لا تتجاوز ٢٠% مقابل هيمنة القطاع الحكومي(الهيبي ، ٢٠٠٨ : ص ١٣٧). لذلك فإن رفع مساهمة القطاع الخاص من اهم التحديات التي تواجه عملية التنوع الهيكلي من اهم تحديات عملية التنوع الهيكلي ان نسبة مساهمة قطاعات الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة وقطاع التشييد والبناء لا زالت مساهمة محدودة بالقياس الى نسبة مساهمة قطاع الخدمات وكما اتضح من خلال العرض السابق لذلك يجب ان لا تخسر دولة قطر مكاسبها التي حققتها في مجال التنمية البشرية وتعزيز القدرة التنافسية من خلال الإنفاق على جانب الخدمات لكن يجب ان تركز جهودها على تطوير تنمية القطاعات الاخرى مثل الصناعة التحويلية والزراعة والبناء وتخفيف الإنفاق على الخدمات وتخفيف الاعتماد على قطاع النفط والغاز من اجل الحصول على مكاسب أكبر في عملية التحول الهيكلي .

٦- إن هدف ووسيلة التنمية هو المواطن القطري لذلك يجب الاستثمار في الموارد البشرية والمعرفة وبناء القدرات للمواطن القطري والاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الوافدين. وقد تتطلب عملية التنمية الاعتماد على القوى العاملة الوافدة ومما سبق اتضح ان دولة قطر اعتمدت على القوى العاملة الوافدة غير الماهرة من أجل مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية ولكن يلاحظ إن أعداد الوافدين تزايدت بشكل كبير في سوق العمل القطري، وكما يوضح الجدول رقم ١٢ .

يوضح الجدول رقم ١١ الخلل في التركيبة السكانية وانعكاساتها على سوق العمل حيث ارتفعت نسبة الوافدين إلى السكان في قطر من ٥٧% إلى ٨٣% في المقابل انخفضت نسبة المواطنين إلى السكان من ٤٣% عام ١٩٥٠ إلى ١٧% عام ٢٠١٤ والسبب في ذلك حركة التطور العمراني التي تشهدها دولة قطر ومتطلبات التنمية من قوى عاملة (وزارة التخطيط التنموي : ٢٠١٥ ، ص ٦٧).

جدول ١١

نسبة مساهمة القطريين والوافدين إلى السكان خلال المدة (١٩٥٠ - ٢٠١٤)

السنة	نسبة القطريين الى السكان	نسبة الوافدين الى السكان
١٩٥٠	%٤٣	%٥٧
١٩٦٠	%٤٠	%٦٠
١٩٧٠	%٤١	%٥٩
١٩٨٠	%٣٢	%٦٨
١٩٩٠	%٣٠	%٧٠
١٩٩٧	%٢٨	%٧٢
٢٠٠٤	%٢٥	%٧٥
٢٠٠٨	%٢١	%٧٩
٢٠١٢	%١٩	%٨١
٢٠١٤	%١٧	%٨٣

المصدر/ د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، د. حسن ابراهيم المهندي ، " التنمية المستدامة في دولة قطر، الانجازات والتحديات " الطبعة الاولى، (اللجنة الدائمة للسكان ، الدوحة ، ٢٠٠٨) ص ١٢٥ .
- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، " المجموعة الإحصائية السنوية " اعداد متفرقة ، الدوحة،

كذلك انخفضت قوة العمل القطرية في سوق العمل حيث بلغت نسبة ٦,٣% فقط من مجموع قوة العمل عام ٢٠١٤، بينما تسيطر **العمالة الوافدة** على سوق العمل القطري بنسبة ٩٣,٧% (وزارة التخطيط التنموي ، ٢٠١٥ : ص ٧٢) ، وهذا ما يفرض حاجة الاقتصاد القطري للقوى العاملة **من أجل إنجاز** مشاريع التنمية لكن انخفاض نسبة مساهمة المواطنين يشكل تحديا ويجب معه العمل على زيادة نسبة مشاركة المواطنين في سوق العمل وزيادة المهارات واكتساب التعليم والمعرفة والتكنولوجيا في المقابل يجب التخفيف من القوى العاملة الوافدة خصوصا أن أغلبها غير ماهرة لذلك يجب التخفيف من القوى العاملة الوافدة غير الماهرة والتركيز على العمالة الماهرة .

٥- تعاني دولة قطر من بعض المشاكل الاقتصادية مثل التضخم حيث ارتفع معدل التضخم في الاقتصاد القطري من ١,٧% في عام ٢٠٠٠ الى ١٣,٨% في عام ٢٠٠٧ ثم بلغ اعلى مستوياته عام ٢٠٠٨ حيث بلغ ١٥% وقد نشأ التضخم مصاحبا للنمو الاقتصادي وبسبب زيادة الانفاق الحكومي وارتفاع معدلات السيولة وتدفق رؤوس الاموال والتوسع في الائتمان المصرفي إضافة إلى التضخم المستورد (الهيتي ، ٢٠٠٨ : ص ١٣٧). ورغم انخفاض معدل التضخم في العام

٢٠١٤ إلى ٩,١% (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية : ٢٠١٥، ص ٣٦) إلا انه لا زال **معدلاً مرتفعاً** ويمثل تحدياً **إمام** عملية التنوع الهيكلي في دولة قطر. ويدرك القائمون على السياسة الاقتصادية في دولة قطر هذه التحديات ويتم الأخذ بها بنظر الاعتبار من **أجل تلافي أي** عقبات في المستقبل.

سابعاً : الرؤية المستقبلية للاقتصاد القطري

إن الحديث عن الرؤية المستقبلية يقوم بناء على اتجاهات التطور الاقتصادي في السابق وتوقع المسار الاقتصادي على المستوى القصير والمتوسط . وبناء عليه **فإن** حركة النمو الاقتصادي في دولة قطر على المدى القصير والمتوسط ستكون محكومة بالمدخلات بالاعتماد على قطاع النفط والغاز بما يشكله من ثقل بالإضافة الى مقدار ما تساهم به القطاعات الاقتصادية غير الهيدروكربونية الأخرى ، وعلى الرغم من ان القطاع الهيدروكربوني استنفذ الصعود الحاد في السنوات حتى عام ٢٠١٣ وبدأ الان يأخذ **خطاً أفقياً** وإن إنتاج النفط وصل ذروته في دولة قطر في عام ٢٠١٥ إلا ان السنوات القادمة ستشهد نمواً قوياً بحدود (٥% - ٧%) خلال المدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) ويتوقع **أن** تزداد حصة القطاعات غير الهيدروكربونية في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بحدود (٦٠ - ٦٤%) في المدة (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) في المقابل تنخفض نسبة مساهمة القطاعات الهيدروكربونية في الناتج المحلي الاجمالي وتصل في حدود (٤٠ - ٣٦%) **في المدة نفسها** (وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، ٢٠١٣: ص٣).

وسيكون التوسع في قطاع الخدمات عالية القيمة من خلال افتتاح مطار الدوحة الدولي الجديد والنمو السريع في السياحة وزيادة الطاقة الاستيعابية للفنادق كما سيشهد القطاع المالي نمواً يدعم النمو في بقية قطاعات الاقتصاد من خلال تشجيع انشاء شركات **إدارة** الاصول والتأمين المحدود وإطلاق منصات جديدة للتداول في البورصة القطرية وافتتاح اسواق التداول الثانوية كما سيساعد تداول الاوراق الحكومية وإصدار اوراق مالية ذات **أجل أطول** على بناء سوق محلية لسندات الشركات والصكوك ومن المتوقع **أن** يشهد قطاع الصيرفة التجارية بشكليه التقليدي والإسلامي نمواً في المستقبل (وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، ٢٠١٣: ص٣).

أما في الجانب الصناعي **فإن** نمو الصناعات التحويلية المرتبط بالغاز والنفط سيكون محدوداً **و يبدأ في التزايد** مع دخول مشروع برزان عام ٢٠١٦ حيز الإنتاج **أما** الصناعات

التحويلية غير المرتبطة بالنفط والغاز فيتوقع أن تنمو بشكل أكبر وأسرع نتيجة جهود وكالة قطر لتنمية الصادرات والمشاريع الجديدة لبنك قطر للتنمية وجهاز قطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة (وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، ٢٠١٣: ص٣) ، مما يعزز معه فرصة زيادة مشاركة القطاع الخاص في المساهمة بالنتائج المحلي الاجمالي .

ويبدو أن عماد النمو الاقتصادي في دولة قطر في المدى القريب والمتوسط سيكون الانفاق الكبير على البنى التحتية وتوضيح تقديرات صندوق النقد الدولي أن الحكومة المركزية ستقدم بشكل مباشر (١٠٠) مليار دولار من الانفاق الاستثماري وتوجه هذه الموارد الى مجموعة من المشاريع مثل مترو الدوحة والبنية التحتية المرتبطة به والربط الداخلي مع دول الخليج العربي بالسكك الحديدية وميناء الدوحة البحري الجديد وتوسيع شبكات تجميع المياه والمناطق الصناعية وإعادة التأهيل العمراني والملاعب والمنشآت تحضيراً لكأس العالم ٢٠٢٢ (مركز بروكنجز الدوحة، ٢٠١١ : ص٥).

وقد أثرت المتغيرات السياسية على دولة قطر من خلال الحصار الاقتصادي المفروض في عام ٢٠١٧ بالشكل الإيجابي على التنوع الاقتصادي مما استدعى الاقتصاد القطري بضرورة تنوع الإنتاج المحلي وضرورة تفعيل القطاعات الاقتصادية في المرحلة اللاحقة وتقليل الاعتماد على الصادرات وتنوع الانتاج وتخفيض الاعتماد على النفط والغاز .

ومن المتوقع في المستقبل القريب والمتوسط أن يزداد عدد سكان دولة قطر بشكل كبير والسبب الأساس في ذلك هو فرص العمل الجديدة التي ستنشأ عن حزمة المشاريع الضخمة في البلاد وسيكون غالبية القوى العاملة من الوافدين من العمال الأقل مهارة بالإضافة إلى تدفق أعداد من العمال المتخصصين وذوى المهارات العالية وينتظر رفع مستوى مساهمة القطريين في سوق العمل في المستقبل القريب والمتوسط كنتيجة للجهود المبذولة في هذا الإطار.

الاستنتاجات :

١- دولة قطر احدى الدول الخليجية ذات الاقتصاد الريعي حيث تعتمد على ثرواتها الطبيعية متمثلة في النفط والغاز في تكوين الناتج المحلي ، لكن ما يميز التجربة القطرية **إنها** امتلكت رؤية اقتصادية طموحة ارتبطت مع **إرادة** سياسية مؤمنة بهذه الرؤية وتعمل على تنفيذها ومتابعتها وسخرت الموارد الطبيعية لتحقيق هذه الرؤية وكان العمل والنتائج ملموسة لتحقيق هذا الهدف .

٢- ركزت الرؤية القطرية **في الدرجة الأولى** على التنوع الاقتصادي ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية مقابل تقليص نسبة النفط والغاز في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والعمل على رفع مستوى التنمية البشرية وتحقيق القدرة التنافسية وقد قطعت دولة قطر شوطا كبيرا خلال سنوات قليلة بهذا المجال .

٣- على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها قطر في تخفيض نسبة مساهمة الأنشطة النفطية من ٦٢% - ٥١% وزيادة مساهمة الأنشطة غير النفطية من ٣٨% - ٤٩% خلال المدة ١٩٩٥- ٢٠١٤ **أن** هذا التخفيض ما زال دون مستوى الطموحات وينتظر رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية الى ٦٠-٧٠% في المستقبل .

٤- حققت دولة قطر تقدما في تنوع مصادر الدخل وإيجاد مصادر دخل **بديلة** فقد انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى **الإيرادات** العامة من ٧٧,٦٠% - ٦١,٠٩% خلال المدة ١٩٩٥-٢٠١٤ وقد بلغت ادنى مستوى لها في عام ٢٠٠٩ حيث وصلت ٥٨,٠٠% في المقابل كانت هناك مصادر اخرى للإيرادات العامة تمثلت في الدخل الاستثماري والضرائب والرسوم وارتفعت نسبة مساهمة هذه الإيرادات الى الإيرادات العامة.وينتظر خلال السنوات القادمة تحقيق نتائج افضل.

٥- **إن** التطور **أكبر** في عملية التنوع الاقتصادي في قطر جاء في قطاع الخدمات الذي يساهم بنسبة **أكبر** في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ووصلت مساهمته الى ٦٦,٧% في القطاعات غير النفطية في عام ٢٠١٠ وتركز النمو في قطاع الخدمات على الخدمات الاجتماعية بشكل اكبر وادى الى تحقيق نتائج **إيجابية** في مجال التنمية البشرية والقدرة التنافسية ثم جاءت الخدمات الانتاجية في الدرجة الثانية مثل التطور في خدمات التمويل والتأمين والمصارف ثم

- بقية الخدمات الأخرى. بينما لازالت معدلات نمو قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة متدنية ودون المستوى المطلوب وينتظر تحسينها في المستقبل.
- ٦- قطعت دولة قطر شوطا كبيرا في جهود التنمية البشرية فقد حققت المرتبة ٣٧ عالميا في عام ٢٠١٠ وقلصت الفجوة بينها وبين الدول المتصدرة تصنيف التنمية البشرية وحققت نتائج **منهلة** على مستوى دخل الفرد والتعليم والصحة وإرساء البنية التحتية وتحسين النظام البيئي ورفع المهارات لدى الافراد الامر الذي انعكس ايجابا على تعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد القطري مدعوما بالكفاءة العالية للمؤسسات الحكومية القطرية والاستقرار الأمني والمالي وتدني مستوى الفساد لتعزيز الكفاءة الاقتصادية مما مكن قطر من تبوء المرتبة ١٣ عالميا والأولى عربيا لعام ٢٠١٣.
- ٧- كانت معدلات النمو السكاني في قطر من **أعلى** المعدلات في المنطقة العربية وصلت الى ١٠,٦% ويرجع ذلك الى تزايد **أعداد** الوافدين الى دولة قطر نتيجة للتوسع الاقتصادي وجهود التنمية مما استلزم معه تدفق اعداد كبيرة من العمالة الوافدة وتشكل العمالة الوافدة نسبة ٩٣% من القوى العاملة في سوق العمل واغلب العمالة الوافدة عماله غير ماهرة.
- ٨- هناك مجموعة من التحديات التي تعترض عملية التنوع الاقتصادي في دولة قطر منها الاعتماد التام على موارد النفط والغاز في تمويل عملية التنمية وظروف عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي في المنطقة وتأثيراتها على انتاج النفط والغاز كذلك ضعف مساهمة القطاع الخاص وضرورة رفع مستوى مساهمة قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والخلل في سوق العمل والمشاكل الاقتصادية مثل التضخم.
- ٩- بناء على **الأفاق** المستقبلية لعملية التنوع الهيكلي في قطر فأن جهود التنمية تمضى في مسارها الصحيح وتعمل على تحقيق مكاسب على المستوى القريب والمتوسط في انجاز الرؤية القطرية.

التوصيات :

- ١- ضرورة العمل على تطوير القطاع الصناعي ورفع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر .
- ٢- ضرورة إيجاد معالجات لضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تطوير أساليب الزراعة المستخدمة وتخفيض تكاليف المياه المحلاة وضرورة دعم الدولة لبرامج الإنتاج الزراعي ومعالجة الملوحة في المناطق الساحلية.
- ٣- العمل بشكل أكبر على جذب الاستثمارات من الخارج ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص من أجل أن يحصل القطاع الخاص على دور أكبر في الاقتصاد القطري.
- ٤- الاهتمام بشكل كبير بالقوى العاملة الوطنية وإعدادها وتأهيلها لرفع نسبة المشاركة الوطنية في سوق العمل والتخفيف من القوى العاملة الوافدة غير الماهرة بشكل تدريجي.
- ٥- ضرورة معالجة مشكلة التضخم في المستقبل حيث يتوقع ارتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع معدلات السيولة لذلك يجب العمل على التخفيف من ارتفاع معدلات التضخم في المستقبل .
- ٦- ضرورة الحفاظ على المكاسب التي حققتها قطر في مجال التنمية البشرية والقدرة التنافسية والعمل على تحقيق مراكز متقدمة في هذا المجال من خلال مزيد من الاهتمام في هذا الجانب .

المصادر

- ١- إبراهيم إبراهيم ، فرانك هاريغيان ، " الاقتصاد القطري الماضي والحاضر والمستقبل " ، بحث منشور في مجلة Q Science Connect 9: 2012 مجلة اكااديمية مؤسسة قطر في ١٧ / سبتمبر / ٢٠١٢ . الموقع الالكتروني <http://www.gsdp.gov.qa>
- ٢- إدارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى ، " دول مجلس التعاون الخليجي : تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالي يسوده عدم اليقين " الطبعة الاولى ، (صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، ٢٠١١)
- ٣- الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، " استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر ٢٠١١-٢٠١٦ : نحو رؤية قطر الوطنية " الطبعة الاولى (الامانة العامة للتخطيط التنموي ، الدوحة ، ٢٠١١)
- ٤- الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، " رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ " (جامعة فرجينيا كمونولث قطر ، الدوحة ، ٢٠٠٨)
- ٥- الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، " قطر تترك إرثا للأجيال القادمة : التقدم المتحقق في التنمية المستدامة وتحدياتها واستجاباتها " الطبعة الاولى ، (الامانة العامة للتخطيط التنموي ، الدوحة ، نوفمبر ٢٠١٤)
- ٦- الامانة العامة لجامعة الدول العربية " التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣ " (صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، ٢٠١٣)

- ٧- بنك قطر الدولي ، " اساسيات الاقتصاد القطري القوية تدعم نموه " النشرة الاقتصادية لدول الخليج ، ٢٨ ابريل ٢٠١٠.
- ٨- جهاز الإحصاء " الحسابات القومية في دولة قطر ١٩٨٠-٢٠٠٤ " (مجلس التخطيط ، الإصدار الثاني ، ٢٠٠٦).
- ٩- صندوق النقد الدولي ، " اصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والانتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية " (صندوق النقد الدولي ، الرياض ، ٢٠١٣)
- ١٠ - مركز بروكناجز الدوحة ، " تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة " (مركز بروكناجز الدوحة ، الدوحة ، ٢٠١١)
- ١١ - مهدي لازار ، " قطر اليوم المسار الفريد لإمارة غنية " (منشورات ميشالون ، باريس ، ٢٠١٣)
- ١٢- ميراندا زغلول رزق ، " التجارة الدولية " جامعة الرقازيق ، كلية التجارة ، ٢٠١٠ ، متاح على الموقع الإلكتروني <http://www.olc.bu.edu.eg>
- ١٣- د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، د. حسن ابراهيم المهندي ، " التنمية المستدامة في دولة قطر ، الإنجازات والتحديات " الطبعة الاولى ، (اللجنة الدائمة للسكان ، الدوحة ، ٢٠٠٨)
- ١٤- وزارة التخطيط التنموي والاحصاء ، " الافاق الاقتصادية لدولة قطر ٢٠١٣ - ٢٠١٤ تحديث " (وزارة التخطيط التنموي والاحصاء ، الدوحة ، ٢٠١٣)

١٥- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، " نشرة الحسابات القومية ٢٠١٢ " (إدارة

الإحصاء، الإصدار الثالث ، ٢٠١٢)

١٦-وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، " نشرة الحسابات الوطنية ٢٠١٦ " (إدارة

الإحصاء، الإصدار الخامس ، ٢٠١٦)

17- Tim Callen, Reda Cherif," Economic Diversification in the GCC: The Past, the Present, and the Future" INTERNATIONAL MONETARY FUND, December 2014

18- - Heiko Hesse, " Export Diversification and Economic Growth " , WORKING PAPER NO. 21 .The World Bank, 2008.

19- United Nations , The concept of economic diversification in the context of response measures Technical paper by the secretariat, 6 may 2016.

20- I. Lateacru , Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria : The Application of a new measure of concentration , The Journal of Comparative Economics , Vol. 7 , No. 1 .

21- World economic forum , " The Global Competiveness report 2013 – 2014 " (world economic forum, Geneva , 2013) .